

#### المحاضرة (4): الفكر اللساني في التراث:

**تمهيد:** يُؤكّد التقاطع الحاصل بين الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربية، واللسانيات الحديثة عند الغرب، في العديد من المفاهيم اللسانية، أسبقية الفكر اللساني في التراث العربي في تحقيق العديد من النتائج التي توصلت إليها اللسانيات في القرن العشرين. ويستلزم هذا التقاطع الاعتراف بجهود الدارسين العرب في تطوير البحث اللساني عامة، من باب ردّ الفضل إلى أصحابه كما تقتضيه الحقيقة العلمية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربية، والتي تتقاطع فيها مع نتائج اللسانيات، ما تعلق بتحديد طبيعة اللغة، ومنها ما تعلق بمنهج الدراسة اللسانية، ومنها ما تعلق بإجراءات التحليل اللساني، ومنها ما تعلق بطريقة اكتساب اللغة، ومنها ما تعلق بالتطور اللغوي ومنها ما تعلق ببعض المفاهيم اللسانية التي توصلت إليها نظريات البحث اللساني في القرن العشرين كاعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول عند دي سوسير. والبنية العميقة، والقواعد التحويلية، والجمل القواعديّة، والمكون الدلالي، ونظريتي الربط والعامل في النظرية التوليدية التحويلية.

**أولاً- تحديد طبيعة اللغة:** يُعدّ ابن جنّي (392هـ) أول من عرف اللغة بشكل يتلاءم مع طبيعتها في (باب القول على اللغة وما هي) بقوله: "أما حدّها؛ فإنّها أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم."<sup>1</sup> ويتفق هذا التعريف مع تعريف دي سوسير (F. D. Saussure) الذي عرف اللغة على أساس أنها "نظام من الرموز الصوتية أو مجموعة من الصور اللفظية، تُخترن في أذهان أفراد الجماعة اللغوية، وتستخدم للنفاهم بين أبناء مجتمع معيّن، ويتلقاها الفرد من الجماعة التي يعيش معها عن طريق السماع."<sup>2</sup> حيث يقوم كلّ من التعريفين على ثلاث صفات، تمّ من خلالها تحديد طبيعة اللغة، وهي:

- اللغة أصوات؛

- اللغة وظيفتها التعبير؛

- اللغة تختلف باختلاف المجتمعات (الأقوام).

ويتفق التعريفان على الطبيعة الصوتية للغة باعتبارها منطوقة. والوظيفة التعبيرية باعتبارها وسيلة للتواصل والتفاهم. وكذا الطبيعة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا توجد إلا في مجتمع من المجتمعات، ولهذا تختلف اللغات باختلاف المجتمعات، وتتعدّد بتعدّدّها. وتؤكد كلّ من هذه الصفات التي

<sup>1</sup> - أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، ص33.

<sup>2</sup> - حاتم صالح الضامن، علم اللغة، دط. بغداد: 1989، بيت الحكمة، ص32.

اعتمدت في تحديد طبيعة اللغة عند كل من ابن جني ودي سوسير أسبقية الأول على الثاني في تحديد طبيعة اللغة.

ثانيا- منهج الدراسة اللسانية: اعتبرت اللسانيات بعد تأسيسها المنهج الوصفي المنهج الأنسب لدراسة اللغات بصفة عامة، وهو المنهج الذي ظل مسيطرا على الدراسات اللسانية في أوربا وأمريكا طيلة النصف الأول من القرن العشرين. ويُعدُّ العربُ أسبقَ من غيرهم إلى اعتبار هذا المنهج الأنسب لدراسة اللغة، في تحديدهم للمدونة اللغوية العربية الفصيحة؛ حيث وضعوا للفصاحة شروطا زمانية ومكانية؛ تمتد زمانيا من مائة وخمسين قبل الهجرة (150ق.هـ) إلى مئة وخمسين بعد الهجرة (150هـ) في الحواضر، وإلى القرن الرابع الهجري (404هـ) في البوادي.<sup>1</sup> وتشمل مكانيا بعض قبائل العرب التي لم تخالط العجم، فمن "الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه... ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."<sup>2</sup>

ويُعدُّ هذا التحديد للمدونة اللغوية العربية الفصيحة من إجراءات المنهج الوصفي، الذي اعتمدته اللسانيات منهجا للدراسة، والذي يعتمد بدوره على حصر المدونة اللغوية، باعتبار اللغة ظاهر اجتماعية تخضع لثنائية الثبات والتغير، فهي ثابتة في مرحلة معينة من الزمن متغيرة في زمن آخر. ويمكن أن نعتبر بهذا أن مجمل الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربية؛ بما فيها النحو في نشأته، هي دراسة وصفية، وفي هذا يقول دي سوسير: إن "كل ما أطلقوا عليه اسم (النحو) إنما هو تابع إلى الآنية؛ لأن مختلف العلاقات التي هي من مشمولات النحو، لا تقوم إلا بالاعتماد على حالات اللغة."<sup>3</sup> كما أضاف في سياق آخر قائلا: "يهتمُّ النحو بدراسة اللغة؛ من حيث هي نظام متكوّن من وسائل التعبير فقولك نحويّ يضاهي قولك أني."<sup>4</sup> ويؤكد هذان القولان أن النحو العربي أسبق من اللسانيات في اتخاذ المنهج الوصفي منهجا للدراسة اللغوية، وهو بذلك لا يتعارض مع اللسانيات؛ من حيث الموضوع والمنهج، باعتبار أن كلاهما يشتركان في اللسان موضوعا للدراسة اللسانية، والوصف منهجا لهذا النوع من الدراسة، وهو المنهج الذي اعتمدته اللسانيات في أوربا مطلع القرن العشرين.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دط. الجزائر: دت، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص8.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج1، ص167.

<sup>3</sup> - F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, sé. Algérie: 2002 Editions Talantikit, p149.

<sup>4</sup> - F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p199.

**ثالثاً- مستويات التحليل اللساني:** يُعدُّ التحليل اللساني من الإجراءات التي اعتمدها اللسانيات في مطلع القرن العشرين، بهدف تبسيط المعرفة المتعلقة بموضوع دراستها، وهو اللسان؛ أو بهدف تيسير دراسته، غير أن هذا النوع من الإجراءات المُعتمَد في الدراسة اللسانية، قد سبق اللسانيات إليه الدارسون العرب في دراستهم للغة العربية، التي اعتمدوا فيها على تحليلها إلى مستويات أقل تجريداً؛ بهدف تيسير دراستها، بدءاً بالمستوى الصوتي، ثم الصرفي، ثم التركيبي، ثم المعجمي. ووضعوا لكل مستوى من هذه المستويات علماً خاصاً به، يُعنى بدراسته ورصد قواعده. فعلم الأصوات وُضِع لدراسة الأصوات اللغوية في العربية؛ من حيث صفاتها ومخارجها، وعلم الصرّف وُضِع لدراسة أبنية الكلم العربية من حيث تصاريفها، وعلم المعاجم لشرح مفرداتها، وعلم النحو لدراسة تراكيبها.

**رابعاً- طريقة اكتساب اللغة:** تُعدُّ طريقة اكتساب اللغة عند الإنسان\* من الموضوعات التي عالجتها اللسانيات في النصف الثاني من القرن العشرين، غير أنه قد سبقها إلى الحديث عن هذا الموضوع أحمد ابن فارس (395هـ) في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها) مشيراً إلى تعدد طرائق اكتساب اللغة عند الإنسان، بدءاً بالسمع، فالتعلم، فالاستماع؛ حيث قال في (باب القول في مأخذ اللغة): "تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مرّ الأوقات. وتؤخذ تلقناً من مُلقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة النقات ذوي الصدق والأمانة، ويقتى المظنون."<sup>1</sup> ويكون أحمد بن فارس بهذا أسبق في القول باكتساب اللغة عن طريق السماع، من أصحاب نظرية الاكتساب\* اللغوي في البحث اللساني؛ حيث نظر في طبيعتها الصوتية فوجد أن أنسب الطرائق لاكتسابها هو السماع، مع إمكانية تعلّمها عن طريق التلقين.

**خامساً- التطور اللغوي:** يُعدُّ التطور اللغوي كذلك من الظواهر اللغوية التي عُنيت بها اللسانيات في العصر الحديث، لما لها من أثر على اللغات التي تُمثّل موضوع الدراسة اللسانية. وقد كان للعرب

\* يُقصد بطريقة اكتساب اللغة عند الإنسان، العمليات غير الإدراكية أو اللاشعورية التي تُسهّم في نمو اللغة الأم عند الطفل. والسؤال الذي تطرحه نظريات الاكتساب اللغوي في تفسير هذه الظاهر، هو: ما هي العمليات التي تتدخل في نمو اللغة الأم عند الطفل في المراحل الأولى لنشأته. وهذا باعتباره يتعلّم لغته الأم دون اعتماد مخطّط تعليمي لذلك.

<sup>1</sup>- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ص34.

\* ظهر في أمريكا في النصف الأول من القرن العشرين فريق من اللسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ اللغة سلوك، وبالتالي فإنّ تعلّمها مكتسب مثله مثل غيره من السلوكات التي يعتادها الإنسان عن طريق التكرار، أو التعزيز، أو الخطأ والمحاولة. وقد أُطلق عليهم فيما بعد أصحاب النظرية السلوكية، ومن أعلامها سكينر (Skinner). في حين ظهر في النصف الثاني من القرن نفسه فريق من اللسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ اللغة فطرية وليست مكتسبة وصاحب هذه النظرية تشومسكي (Chomsky).

كذلك فضل السبق في الإشارة إلى هذه الظاهرة، التي عني بها غير واحد من الدارسين العرب القدامى والمحدثين، لما لها من تأثير على دلالة الألفاظ اللغوية في العربية. وأهم من عني بها من الدارسين القدامى ابن جنّي (392هـ) الذي أشار في غير موضع من أبواب كتابه (الخصائص) إلى هذه الظاهرة وأسباب حدوثها. ومن ذلك ما جاء به في (باب في هذه اللغة: أ في وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط) حيث قال: "فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثاني الأول، ولا الثالث الثاني كذلك متصلاً متتابعاً".<sup>1</sup> أما أسباب بعض مظاهر هذا التطور فيردّها ابن جنّي إلى "تأثر العربية باللغات المجاورة، إضافة إلى ميل المتكلمين بها إلى ترك ما يستقل من الكلام إلى ما هو أخف منه، وهو ما رده كثيراً في مبحثي الاستئصال والاستخفاف".<sup>2</sup> ويكون بهذا حسب ابن جنّي كل من التأثر اللغوي باللغات المجاورة، وكذا ميل متكلمي اللغة إلى ما هو أخف نطقاً على اللسان، سبباً في هذه الظاهرة اللغوية (التطور اللغوي) التي يردّها الكثير من اللسانيين بما فيهم دي سوسير إلى السبب نفسه.

وتحدّث كذلك بعد ابن جنّي عن ظاهرة التطور اللغوي ابن فارس (395هـ) الذي خصص باباً للحديث عن أسباب تطور دلالة الألفاظ، تحت اسم (الأسباب الإسلامية) "والسبب الوحيد الذي يراه ابن فارس لتطور العربية، هو تغيير الحياة العربية بالإسلام؛ فالحياة الدينية استتبعَتْ وجودَ مصطلحات كثيرة لم تكن معروفة من قبل، فانتقلت الألفاظ من معانيها اللغوية الأولى؛ للدلالة على ما جدّ في الحياة العربية عن طريق الإسلام، كما عُرف بعد ذلك بالمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظة".<sup>3</sup> ويكون بهذا كل من ابن جنّي وابن فارس، أول من تعرّض إلى ظاهرة تطور اللغة واختلافها من زمن إلى زمن، باعتبار أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية لا تختلف في جوهرها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تتأثر بتأثر الفرد، أو تقتضي التطور والتغير؛ لتستطيع مواكبة ما استجدّ من أحداث.

وممن تعرّض إلى هذه الظاهرة من الدارسين العرب المُحدثين، رمضان عبد التّواب في كتابه (التطور اللغوي) وإبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) وفايز الداية في كتابه (علم الدلالة العربي) وأحمد عبد الرحمن حمّاد في كتابه (عوامل التطور اللغوي)... إلخ.

<sup>1</sup> - أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج2، ص30-31.

<sup>2</sup> - ينظر: عبده الرَّاجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص108.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص106.

سادسا- اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول: كان عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أول من أشار في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى علاقة اللفظ بالمعنى أو علاقة الدال بالمدلول بمفهوم اللسانيات، في تفريقه بين قولنا (حروف منظومة) و(كلم منظومة) بقوله: "وذلك أنّ (نظم الحروف) هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل، اقتضى أنّ يتحرّى في نظمها ما تحرّاه. فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأمّا (نظم الكلم) فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق.<sup>1</sup> وبذهاب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ العلاقة بين نظم الحروف ومعانيها ليس سوى تواليها في النطق، بعكس نظم الكلم التي يقتضي نظمها ترتيبها وفق ترتب معانيها في النفس، يكون أسبق في القول باعتباطية\* العلاقة بين الدال والمدلول في العلامة اللغوية. وذلك أنّ متكلم اللغة لو سئل لما وُضع هذا اللفظ لهذا المعنى، لما أدرك العلاقة بينهما سوى أنه يكتفي في تفسير ذلك بقوله: إنّ واضع اللسان الأول جعل هذه الحروف مع ترتيبها اسماً لهذا المسمى.

سابعا- مفاهيم النظرية التوليدية التحويلية: اعتمدت النظرية التوليدية التحويلية عدّة مفاهيم لسانية اعتبرتها أساس النظرية. وقد أشار عدد غير قليل من الدراسين العرب المحدثين إلى أنها جاءت مبنوثة في ثنايا الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربية، وبذلك يُشهد للعرب السبق في الوصول إليها. ومن بين هذه المفاهيم:

1- البنية العميقة والبنية السطحية: تُعدّ البنية العميقة والبنية السطحية من المفاهيم الأساسية التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية في تفسيرها التشابه الدلالي الحاصل بين مختلف البنى اللغوية في اللغات الطبيعية. ويُعدّ تشومسكي أول اللسانيين الذين أشاروا إلى مفهوم البنية العميقة التي ردّ من خلالها أصول البنى اللغوية في هذه اللغات الطبيعية إلى بنية منطقية واحدة، تعكس الملكة اللغوية عند سائر البشر.

<sup>1</sup> أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدني بالقاهرة، ج1، ص49.

\* يُقصد باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول في البحث اللساني، عدم وجود تفسير منطقي يجمع بين الكلمة ومعناها، أو عبارة أخرى بين الرموز اللغوية لفظية كانت أم كتابية ومدلولاتها.

وقد ذهب حسام البهنساوي إلى أنّه قد سبق تشومسكي إلى مفهوم البنية العميقة، عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) وهذا في معرض حديثه عن الفرق بين النظم والترتيب، والبناء، والتعليق؛ حيث قال: "إنّ علما شامخا من أعلام تراثنا العربيّ ألا وهو العلامة عبد القاهر الجرجاني، نجده وقد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرّق بين النظم، والترتيب، والبناء، والتعليق. فجعل النظم للمعاني في النفس -وهو تماما- البنية العميقة عند تشومسكي. أمّا البناء فهو البنية السطحيّة الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات. كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق"<sup>1</sup> وهي التي نجد عبد القاهر الجرجانيّ يفصل في الفرق بينها؛ بجعله النظم للكلم، وهو ترتيبها في النطق بحسب ترتّب معانيها في النفس؛ حيث قال "أمّا نظم الكلم فهو أنّ تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتّب المعاني في النفس."<sup>2</sup> وجعله الترتيب للحروف، وهو تواليها في النطق؛ حيث قال: "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أنّ يتحرى في نظمها لها ما تحرّاه. فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب) لَمَا كَانَ في ذلك ما يُؤدّي إلى فساد"<sup>3</sup> لأنّ وضع اللّغة لا يحتاج إلى ما يبرر وضعها على هذا النحو دون الآخر، ومتكلم اللّغة بهذا ليس له أن يفسر العلاقة بين الألفاظ ومعانيها سوى بقوله: إنّ واضع اللسان الأول وضعها على هذا النحو.

أمّا البناء فجعله عبد القاهر الجرجانيّ للجملة؛ حيث يُبنى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، وفي هذا قال: "ومما هو بهذه المنزلة في أنّك تجد المعنى لا يُستقيم، إلّا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ وَهُوَ تَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]."<sup>4</sup> حيث بُني فيه الفعل (يتولّى) على الضمير المنفصل (هو) ممّا يدلّ على أنّ البناء خاصّ بالجملة التي يُبنى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، باعتبارهما اللذين يمكن أن يُبنى فيهما أحدهما على الآخر من بين الكلم العربيّة، دون الحرف الذي لا يتحقّق فيه ذلك. وأمّا التعليق فجعله للكلم في معانيها

<sup>1</sup> - حسام البهنساوي، أهميّة الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، دط. القاهرة: 1994، مكتبة الثقافة الدّينيّة، ص30-31.

<sup>2</sup> - أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج1، ص49.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص49.

<sup>4</sup> - أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ج1، ص137.

وهو مجيء بعضها بسبب من بعض؛ حيث قال: "لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، تعليق بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلق. ويعلم كذلك ضرورة إذا فكر، أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها."<sup>1</sup> لأن المعاني هي التي يقتضي بعضها لبعض في الكلام، كاقضاء الفعل للفاعل والمفعول، والشرط للجزاء، والقسم للجواب وغيرها. وعلى هذا يكون التعلق فيما بين المعاني، لا فيما بين الكلم التي لا تكون في هذا المقام سوى دالة على هذا التعلق.

ويكون بهذا -حسب حسام البهنساوي وغيره ممن حذوا حذوه- لعبد القاهر الجرجاني السبق في التمييز بين نوعي البنى، والنظر إلى اللغة نظرة عقلية في جعله النظم للكلم الذي هو ترتيبها في الكلام بحسب ترتب معانيها في النفس، وهو ما يقابل البنية العميقة عند تشومسكي، والبناء للجمل الذي هو بناء الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم أو بناء الاسم عليهما معا، وهو ما يقابل البنية السطحية عند تشومسكي كذلك.

**2- القواعد التحويلية:** نعد ذلك القواعد التحويلية من المفاهيم الأساسية التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية في تفسيرها التنوع الثاوي خلف البنى اللغوية في اللغات الطبيعية. وقد عرفت هذه النظرية في بدايتها عدة تحويلات، تم من خلالها تفسير هذا التنوع في البنى اللغوية الذي تعرفه هذه اللغات الطبيعية، أهمها: الزيادة، والحذف والنفي، والتقديم، والاستفهام، والبناء للمجهول. إلا أنه قد اختزلت مجمل هذه التحويلات في مرحلة النظرية الأنموذجية الموسعة، في قاعدة واحدة هي قاعدة (انقل أ) إذا كانت (أ) مقولة كبرى.<sup>2</sup> ومن هذا النقل ما يخضع لجملته من القيود التي تتعلق بكل من مصدر النقل والهدف، وكذا ميدان التحويل، وصورة التحويل، والبنية الناتجة عن هذا النوع من التحويل كالتبئير مثلا. ومنها ما لا يخضع لأي قيد من هذه القيود كالتفكيك مثلا.

وقد ذهب كذلك غير واحد من الدراسين العرب إلى أن للعرب الأسبقية في التعرض إلى مفهوم التحويل، فيما تعرضوا إليه من مباحث علم المعاني: كالخبر والإنشاء، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وغيرها من مباحث هذا العلم. فقد ذهب حسام البهنساوي إلى أن "هذه القواعد لم تكن بعيدة عن إدراك عبد القاهر؛ حيث عرضها في كتابه القيم دلائل الإعجاز، وبيّن دورها الفعّال في إلقاء الضوء

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص466.

<sup>2</sup> - عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر: 2013، ص262.

على التراكيب النحوية. فلقد عرض باقتدار لقواعد التقديم، وبين أن التقديم يأتي على وجهين: تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير... كما تعرض لقواعد الحذف وذكر أنها تكون إجبارية واختيارية... وعرض للزيادة مبينا أهميتها في الكلام.<sup>1</sup> وتشارك بهذا -حسب حسام البهناوي- بعض مباحث علم المعاني: كالخبر والإنشاء، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير التي عرضها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) مع مفهوم التحويل الذي اعتمده النظرية التوليدية التحويلية في تفسيرها التنوع الثاوي خلف البنى اللغوية في اللغات الطبيعية، ما يؤكد أسبقية الجرجاني إلى مفهوم التحويل الذي اعتمده هذه النظرية.

**3- الجمل القواعديّة: يُعدُّ كذلك تشومسكي أول اللسانيين الذين أشاروا إلى صفة القواعديّة في الجمل، في تفسيره عملية إنتاج الجمل عند المتكلم/ المستمع المثالي الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، والذي يميّز بدوره -حسب تشومسكي- بالقدرة على تمييز الجمل القواعديّة من الجمل غير القواعديّة اعتماداً على ما يُسمّى بالكفاءة اللغوية.**

وقد أشار كذلك حسام البهناوي إلى أن لسيبويه السبق في التمييز بين هذين النوعين من الجمل فيما جاء به في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً. وأما المُحال فأن تتقضى أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيداً يأتيتك، وأشباه هذا. وأما المُحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.<sup>2</sup> وذهب بهذا حسام البهناوي وغيره اعتماداً على ما جاء به سيبويه في هذا الباب إلى أن سيبويه كان أسبق في القول بأصولية الجمل أو قواعديتها لدى المتكلم/ المستمع المثالي بتعبير تشومسكي؛ حيث قال: "إن موازنة فاحصة مدققة بين ما ذكره سيبويه عن استقامة الكلام واستحالته والذي قسمه إلى خمسة أقسام... تؤكد لنا بوضوح مدى الصلة بين مصطلحي: الكلام المستقيم والكلام المحال عند سيبويه، وبين مصطلحي الكلام الأصولي والكلام غير الأصولي عند تشومسكي.<sup>3</sup> واللذين يعتمد فيهما المتكلم/ المستمع المثالي على حدسه في التمييز بينهما.

<sup>1</sup> ينظر: حسام البهناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 43-46.

<sup>2</sup> سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص 25-26.

<sup>3</sup> حسام البهناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 47-48.



4- **المكوّن الدلالي:** يُعدّ المكوّن الدلاليّ من المفاهيم الأساسية التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية في المرحلة الثانية من تطورها، وهي مرحلة النظرية النموذجية، معتبرة أنّ الدلالة تُعدّ مكوّنًا أساسًا من مكونات النحو. غير أنّ حسام البهنساوي كان قد ذهب إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني كان أول من تحدّث عن علاقة الدلالة بالنحو في حديثه عن نظرية النظم. وبالتالي يكون أسبق من تشومسكي في اعتبار الدلالة جزءًا من النحو؛ حيث قال: "لقد حسم عبد القاهر قضية ربط النحو بالدلالة، وبين أهميّة هذا الربط، وضرورة اعتماد المكوّن التركيبيّ على المكوّن الدلاليّ. تلك العلاقة التي تأخرت النظرية التوليدية التحويلية في إدراكها، ومعرفة أهميتها، إلى ظهور كتاب تشومسكي الثاني (مظاهر النظرية النحوية) الذي ظهر بعد كتابه الأول بعشر سنوات؛ حيث أدرك تشومسكي ضرورة إدخال المكوّن الدلاليّ باعتباره مكوّنًا تفسيريًا، من أجل إلقاء الضوء على المكوّنات التركيبية، التي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئيّ، بخروجها عن قواعدها المألوفة، وصور البنائية المألوفة، من أمثلة التراكيب المجازية على شتى أنواعها، والتراكيب الملتبسة التي تحتمل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السطحية".<sup>1</sup> ويكون بهذا أيضا -حسب حسام البهنساوي- عبد القاهر الجرجانيّ أسبق في اعتبار الدلالة جزءًا لا يتجزأ من النحو، من تشومسكي صاحب هذه الفكرة في اللسانيات.

5- **نظرية الربط:** تُعدّ نظرية الربط من النظريات التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية في المراحل المتأخرة من تاريخها "وهي واحدة من النظريات القالبية التي اقترحتها تشومسكي في إطار المبادئ والوسائط، لتحديد العلاقة البنوية التي تربط بين العناصر المضمرّة وسوابقها في البنية السطحية بعد أن اعتبرت أنّ الربط يتمّ في هذا المستوى من البنى اللغوية. وتقوم نظرية الربط أساسًا على نظرية العامل، التي تخضع من خلالها إلى جملة من القيود، أهمّها:<sup>2</sup>

أ- كلّ عائد مربوط في مقولته العاملة.

ب- كلّ ضمير حرّ في مقولته العاملة.

ج- العبارات المحيلة حرّة.

وقد ذهب كذلك حسام البهنساوي إلى أنّ للعرب السبق في التعرّض للظاهرة الربط وتحديد أدواته وإن لم يكونوا قد اعتنوا به العناية اللازمة، وذكر أنّ ممن اعتنوا بالربط والبحث في أدواته من الدارسين العرب المتأخرين: ابن السراج (316هـ) وابن يعيش (385هـ) وابن القيم (751هـ) وابن هشام

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 37.

<sup>2</sup> - ينظر: عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللسانيّ العربيّ، ص 46.

(761هـ) الذين تعرضوا لمواضع الرّبط وأدواته في اللّغة العربيّة. كما ذهب حسام البهنساوي إلى "أنّ هذه الإشارات المبنوثة هنا وهناك حول الرّبط عند العلماء العرب، تتفق في كثير من أصلها وطريقة تناولها مع النظريّات اللّغويّة الحديثة، فلقد أولت النظريّات اللّغويّة الحديثة وبخاصة النّظريّة التوليدية التّحويليّة اهتماما واضحا بقيمة الرّبط وأهميته، باعتباره نظريّة من النظريّات التي استحدثتها في مراحل تطوّرها الأخيرة، بهدف إحكام التحليلات اللّغويّة على مستوى التّراكيب السّطحيّة".<sup>1</sup> وتتفق بهذا كذلك -حسب حسام البهنساوي- دراسة العرب لمواضع الرّبط وأدواته، مع ما جاءت به النّظريّة التوليدية التّحويليّة تحت نظريّة الرّبط، ما يؤكّد أسبقية العرب في التّعرض إلى مفهوم الرّبط الذي يُعدّ ظاهرة من الظواهر النّحويّة.

6- نظريّة العامل: يُعدّ العامل من المفاهيم الأساسيّة التي أضافتها النّظريّة التوليدية التّحويليّة، بعد التّعديلات التي عرفتها في مراحلها الأخيرة. "وتظهر أهميّة هذه النّظريّة في تفسير بعض الظواهر النّحويّة في اللّغات كتعيّن الحالة الإعرابيّة، والرّبط بين الضّمير وما يعود عليه، والعناصر الفارغة وبعض الحدود الموضوعية على الحركة".<sup>2</sup> ويمكن النّظر إلى العامل من خلال مُجمل القيود التي وُضعت شرطا على الرّبط -المعادة هنا للتذكير- على أساس أنّه أحدُ مكونات البنية المُركّبة في النّحو، باعتباره يُمثّل في هذه البنية المُتحمّك في الرّبط:<sup>3</sup>

أ- كلّ عائد يجب أن يُرَبط في مقولته العاملية.

ب- كلّ ضمير يجب أن يكون حرّاً في مقولته العاملية.

ج- كلّ تعبير محيل حرّ.

وقد ذهب غير واحد من الدّارسين العرب إلى أنّ هذه النّظريّة قد سبق تشومسكي إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي جعل الإعراب بسبب من العامل، بعد أن أدرك تأثير الكلم بعضها في بعض؛ حيث ذهب حسام البهنساوي إلى القول: "وإذا كانت هذه النّظريّة تمثّل الكفاءة التوليدية المثلى التي توصلت إليها النّظريّة التوليدية التّحويليّة، بعد جهد وعمل ومثابرة، امتدّ إلى ما يقرب من ربع قرن فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف؛ لتكلّل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإنّ الخليل بن أحمد قد أدرك أهميّة العامل وقدرته، قبل ألف عام أو يزيد، وأنّه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن

<sup>1</sup> حسام البهنساوي، أنظمة الرّبط في العربيّة، ط1. القاهرة: 2003، مكتبة زهراء الشّرق، ص16.

<sup>2</sup> عبد السلام شقروش، النّظريّة التوليدية التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص151.

<sup>3</sup> ينظر: حسام البهنساوي، أهميّة الرّبط بين النّكفير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص56.

ثمّ فإنّ تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظريّة العامل، فإنّ الخليل قد ابتداءً بها.<sup>1</sup> بعد ما أدرك تأثير الكلم في بعضها البعض. وتؤكد نظريّة النحو العربيّ التي أسّس لها الخليل في قيامها على نظريّة العامل أسبقية العرب في التعرّض إلى مفهوم العامل، من تشومسكي الذي اعتمده في المراحل المتأخّرة من تاريخ النظريّة، بهدف تحقيق الكفاية الوصفية للظواهر النحويّة في اللغات.

### تطبيق:

- س1- هل يمكن تصنيف مجمل البحوث اللسانية التي تعمل على إثبات أسبقية الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربيّة على اللسانيات، في تحقيق العديد من النتائج التي توصلت إليها، ضمن البحوث الإستمولوجية أم البحوث اللسانية؟ ولماذا؟
- س2- تُعدّ اللسانيات العربيّة أسبقاً من اللسانيات الغربيّة في اعتبار المنهج الوصفيّ المنهج الأنسب لدراسة اللّغة، اشرح ذلك؟
- س3- اعتمد على قدراتك المعرفية بالتراث في استنباط بعض النتائج التي تتقاطع فيها الدراسات اللغوية التي عرفت الحضارة العربيّة مع اللسانيات الحديثة؟

<sup>1</sup>- ينظر: حسام البهناوي، أهمية الرّبط بين التفكير اللغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللغويّ الحديث، ص60.